



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of applying International Accounting Standard 21 on the
financial performance of banks**

Mohammed Kareem Hassan Al-shimmaryaa*, Omer Ali Kamel Al-doori

College of Business Economic, Al Nahrain university, Iraq

Keywords:

Financial performance, effectiveness,
international accounting, return on
investment, profitability

ARTICLE INFO

Article history:

Received 25 Mar. 2023
Accepted 17 Apr. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit
University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Mohammed Kareem Hassan

college of Business Economic,
Al Nahrain university, Iraq



Abstract: Commercial banks are considered the focus of the financial system, as the effectiveness and efficiency of the banking system is a key indicator of the progress and development of countries, and it is also the basis for activating its various economic sectors, as problems in general and banking ones in particular contribute to economic stability, or they may be one of the most important direct or indirect causes Directly in the occurrence of financial crises in countries. For this reason, it was necessary for these banks to reconsider evaluating their performance and the effectiveness of the patterns used in evaluating banking services and their suitability with new challenges.

تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 21 على الاداء المالي للمصارف

عمر علي كامل الدوري

محمد كريم حسن الشمري

كلية اقتصاديات الاعمال جامعة النهرين، بغداد، العراق

المستخلص

تعد المصارف التجارية محور النظام المالي، إذ إن فاعلية الجهاز المصرفي وكفاءته تعد مؤشرا أساسيا على تقدم البلدان وتطورها، كما أنها أساس تفعيل مختلف قطاعاته الاقتصادية إذ تساهم العمليات المالية بشكل عام والمصرفية منها بشكل خاص في الاستقرار الاقتصادي أو أنها قد تكون أحد أهم الأسباب المباشرة أو غير المباشرة في حدوث الأزمات المالية في البلدان. لهذا السبب كان من الضروري لهذه المصارف أن تعيد النظر في تقييم أدائها وفاعلية الأنماط المستخدمة في تقييم الخدمات المصرفية ومدى ملاءمتها مع التحديات الجديدة حيث تعمل المصارف على تطوير عملها ورفع مستوى كفاءة أدائها باستخدام الأساليب والاستراتيجيات والأطر التي تمكنها من اتخاذ قرارات سليمة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، الفاعلية، معايير المحاسبة الدولية، عائد الاستثمار، الربحية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1-1. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في صعوبة الربط بين معايير المحاسبة الدولية بشكل عام ومعيار المحاسبة الدولي (21) بشكل خاص من جهة وبين الأداء المالي للمصارف من جهة أخرى فضلاً عن عدم التزام المصارف عموماً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

1-1-2. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية معيار المحاسبة الدولي (21) وأهمية قياس الأداء المالي للمصارف فضلاً عن أهمية القطاع المصرفي وتحديد مستوى أدائه المالي من أثر بالغ في الاقتصاد الوطني.

1-1-3. هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

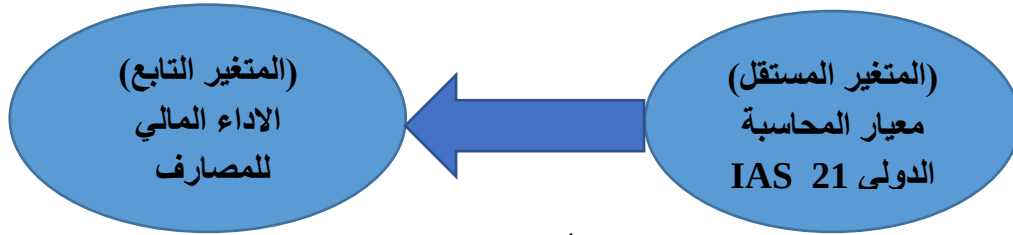
1. تحديد مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (21) في مستوى الأداء المالي للمصارف.
2. قياس الاداء المالي للمصارف ومقارنته قبل وبعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (21).
- 1-1-4. **فرضية البحث:** يقوم البحث على فرضية مفادها ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي (21) لا يؤثر في مستوى الاداء المالي للمصارف.

1-1-5. اسلوب جمع البيانات

1. الكتب العربية والأجنبية.
2. الدراسات والدوريات والعربية والأجنبية.
3. بيانات المصرف عينة البحث.
4. الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الانترنت).

1-1-6. الحدود المكانية والزمانية للبحث

1. **الحدود المكانية:** يتحدد البحث مكانياً في (3) مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما توفره من بيانات فعلية ضرورية للبحث.
2. **الحدود الزمانية:** تتحدد الحدود الزمانية للبحث في الفترة (2013-2019) لبيان وتحديد سلوك الأداء المالي للمصارف عينة البحث قبل وبعد تطبيق وتبني معيار المحاسبة الدولي (21).

1-1-7. نموذج البحث الافتراضي: ويتمثل أنموذج البحث الافتراضي بالآتي:

الشكل (1): أنموذج افتراضي للبحث

المبحث الثاني: الاداء المالي للمصارف ومعيار المحاسبة الدولي (21)

1-2-1. مفهوم الاداء المالي: يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نهكة العمل وديناميكتها والجهد الهادف، وهو يقترح فصل العمل الجيد عن السيء، وتعددت وجهات النظر الخاصة بتحديد مفهوم الأداء، وعرف الأداء المالي هو واحد من المؤشرات المهمة على مدى نجاح المنظمة وفعاليتها في استغلال الموارد المتاحة لديها (الحسيني والدوري، 2000: 221).

وعرف أيضاً الأداء المالي هو وصف لوضع المنظمة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول اليها خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة (خشارمة، 2002: 267).

2-2-1. مؤشرات الاداء المالي: يعد مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات نجد (وائل، 2009: 179):

1. **نسبة السيولة:** وتعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وهناك مقاييس متعددة لنسبة السيولة ومنها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

2. **نسبة الرافعة المالية:** وتشير هذه النسبة إلى استخدام أموال الدين من قبل المؤسسة.

3. **نسبة النشاط:** تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول، ومن بين هذه النسب نجد معدل دوران المخزون السلعي ومعدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران رأس المال العامل ومعدل دوران الموجودات الثابتة ومعدل دوران الموجودات.

4. **نسبة الربحية:** تعطي هذه النسبة مؤشرات على مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها، ومن بين نسب الربحية نجد العائد على حق الملكية والقوة الأيرادية وهامش الربح من المبيعات.

5. **نسبة التقييم:** تشير إلى كيفية تقييم أسهم المؤسسة في سوق رأس المال، وطالما أن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للمخاطرة والعائد، فإن نسب التقييم تعد هي المقاييس الشاملة لأداء المنظمة منها نسب الأسعار إلى الأرباح ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

6. **نسبة النمو:** وهي المؤشرات التي تقيس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلاً بنمو الدخل القومي.

1-2-3. معايير الاداء المالي: يعد تقييم الأداء ليس أكثر من مفهوم نسبي حركي وعندما يتسم بهذه الخاصية فإنه لابد أن يرتبط بمقارنة مرجعية أو معيار مرجعي وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي (الراوي، 1999: 356):

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد المعايير التاريخية على فعاليات المنظمة ذاتها وهي بهذا تكون قد مكنت 1. المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الادارة العليا والمالية وتحديد مواطن الضعف في المنظمة لكي تتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها واسنادها.
2. **المعايير القطاعية (الصناعية):** يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الاداء. إذ إن هذه المعايير تمثل اساساً جيداً لمقارنة أداء المنظمة ومتابعته دورياً خصوصاً وإن المنظمة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي يقارن به بالرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنظمات موضوع المقارنة في القطاع الواحد.
3. **المعايير المطلقة:** هي المعايير المطلقة هي وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة 3. مشتركة بين جميع المنظمات تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منظمة معينة.
4. **المعايير المستهدفة:** تشكل المعايير المستهدفة نسباً تستهدف ادارة المنظمة من خلالها تنفيذ الخطة 4. وبالتالي فإن مقارنة النسب المحققة بالفعل بتلك النسب المستهدفة تظهر الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنظمة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.
- 1-2-4. **المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم اداء المصارف:** إن التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية السريعة التي حدثت في جميع أنحاء العالم دعمت اعتراف المساهمين والعاملين في السوق بأهمية تقييم الممتلكات فضلاً عن تأثيرات العولمة في اسواق الاستثمارات، كل ذلك ولد الحاجة إلى وجود معايير ومؤشرات مالية تستخدم في تقييم أداء المصارف.
- وفيما يأتي بعض معايير تقييم الأداء مصنفة الى مجموعات وفق هدف كل معيار أو جملة معايير ضمن إطار تقييم أداء المصارف مالياً (الدوري، 2003: 187-245):
- اولاً. المعايير العامة:** تهدف معايير هذه المجموعة إلى تقييم أداء المصارف بشكل عام تقيماً أولياً مباشراً، وتتمثل في المعايير الآتية:

1. **عائد الاستثمار:** تعد هذه النسبة مقياساً حقيقياً لكفاءة المصرف في طريقة استثماره لأمواله، حيث يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً لنجاح المصرف إذ إنه كلما كان العائد على الأموال المستثمرة أكبر كلما كان العمل في المصرف مجدياً والعكس صحيح، وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{الارباح}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100\%$$

2. **نسبة الايرادات إلى رأس المال المستثمر:** ويوضح هذا المؤشر مدى مساهمة رأس المال المستثمر في الايرادات وإن زيادة هذه النسبة يعني زيادة القدرة الايرادية للمصرف والعكس صحيح، إذ إنها تبين نسبة الايرادات الاجمالية من اجمالي موجودات المصرف، وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية

$$\text{نسبة الايرادات إلى رأس المال المستثمر} = \frac{\text{الايرادات}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100\%$$

3. **درجة أو نسبة التكنولوجيا المستخدمة:** يوضح هذا المعيار نسبة اعتماد المصرف على التقنيات والمعدات والاجهزة المتطورة والتكنولوجيا الحديثة بالمقارنة مع الاعتماد على العمالة والموظفين، وكلما كانت هذه النسبة عالية كلما كانت درجة التكنولوجيا في المصرف عالية وكان متطوراً في عمله والعكس صحيح، إذ تمثل نسبة الموجودات الثابتة المستثمرة في الآلات والمعدات بقيمتها الدفترية

حصراً إلى أجمالي الرواتب والأجور السنوية للمصرف وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{نسبة التكنولوجيا المستخدمة} = \frac{\text{الموجودات الثابتة المستخدمة في الآلات والمعدات}}{\text{اجمالي الرواتب والأجور}} \times 100\%$$

ثانياً. معايير الربحية: تقيس هذه المجموعة ربحية المصرف من زوايا عدة لغرض بيان وتحديد ربحية المصرف ومدى ايجابية أو سلبية ادائه من هذا الجانب، وتتكون من المعايير الآتية:

1. **دوران حقوق الملكية:** تعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشراً إيجابياً، في حين إن ارتفاع معدل الدوران هنا أكثر من الحد المقبول والطبيعي يزيد من المخاطر المالية للمصرف كون ذلك يعني المبالغة في المتاجرة ويتطلب ذلك المزيد من القروض مما يعني ذلك ارتفاع نسبة المطلوبات إلى حقوق المالكين فوق الحد المطلوب من قبل الدائنون مما يشكل خطراً على المقرضين والدائنين، وتقيس هذه النسبة مدة استرجاع مبالغ حقوق المالكين من خلال مبالغ الإيرادات الاجمالية، وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{دوران حقوق الملكية} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

2. **معدل عائد الاستثمار إلى حقوق الملكية:** ويتم وفق هذا المعيار (الذي يسمى أيضاً بنسبة الربحية) قياس معدل العائد على حقوق الملكية ويشير إلى كفاءة وقدرة الإدارة في تعظيم ثروة أصحاب المشروع بمعنى ذلك أنه يقيس ربحية رأس المال المقدم من قبل المالكين ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد في سنوات الإعفاء من الضرائب وتنخفض في سنوات الخسوع لها، وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{معدل عائد الاستثمار إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق المالكين}} \times 100\%$$

3. **معدل دوران الموجودات:** يبين هذا المعيار قدرة الموجودات على تحقيق الأرباح أو بمعنى آخر فإنه يقيس مدة استرجاع اجمالي الموجودات المستثمرة في المصرف من خلال الأرباح الصافية بعد الضريبة ويعكس كفاءة الوحدة الاقتصادية في استعمال مواردها لتحقيق الأرباح، وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

4. **معدل دوران الموجودات الثابتة:** يحتسب هذا المعيار صافي مدة استرجاع الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية من خلال أرباح المصرف الصافية بعد الضرائب أو قدرة الموجودات الثابتة على كنسبة معيارية لهذا المؤشر 2% تحقيق الأرباح الصافية، وعادةً ما تعد نسبة وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الموجودات الثابتة}} \times 100\%$$

5. **نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى الإيرادات:** يبين هذا المعيار نسبة ربحية المصرف الصافية بعد الضرائب مما يعني الربح الصافي المتاح للمصرف إلى اجمالي الإيرادات لقياس مدى كفاءة ادارته في بلوغ الأرباح الصافية. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى الإيرادات} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الإيرادات}} \times 100\%$$

6. **نسبة مقسوم الأرباح المعلن الى صافي الربح بعد الضريبة:** يعكس هذا المعيار سياسة المؤسسة المصرفية في توزيعها للأرباح والمجالات التي تستثمر بها الأرباح غير الموزعة وهذا يحتاج إلى بعض المعلومات الإضافية لتحديد مدى حاجة المصرف إلى إعادة استثمار أمواله في التوسعات أو تكوين الاحتياطات. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{نسبة مقسوم الأرباح إلى صافي الربح بعد الضريبة} = \frac{\text{مقسوم الأرباح}}{\text{الربح بعد الضريبة}} \times 100\%$$

7. **نسبة تطور اجمالي الربح:** تقيس هذه النسبة مدى التطور الحاصل في اجمالي ارباح المصرف للعام الحالي مقارنة بالعام الماضي حيث تبين هذه النسبة مدى تقدم الأرباح التي حققها المصرف عما كانت عليه في السنة الماضية. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{نسبة تطور اجمالي الربح} = \frac{\text{اجمالي ربح السنة الحالية}}{\text{اجمالي ربح السنة السابقة}} - 1 \times 100\%$$

8. **نسبة تطور صافي الربح:** تقيس هذه النسبة التطور الحاصل في صافي ربح المصرف للسنة الجارية مقارنة مع صافي الربح الفعلي في السنة السابقة وينبغي هنا أخذ صافي الربح قبل ضريبة الدخل من أجل استبعاد أثر الضرائب من قياس نسبة التطور الزمني للربح الصافي. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{إذا نسبة تطور صافي الربح} = \left(\frac{\text{صافي ربح السنة الحالية}}{\text{صافي ربح السنة السابقة}} - 1 \right) \times 100\%$$

ثالثاً. معايير الاستثمارات المالية: تقيس معايير هذه المجموعة جدوى الاستثمارات المالية في المصرف من حيث ربحية السهم الواحد وتذبذب قيمته سنوياً وتحديد مدى ايجابية أو سلبية أداء المصرف من هذا المنظار، وتتمثل في المعايير الآتية:

1. **ربحية السهم العادي:** يشير هذا المعيار إلى متوسط ما حققه السهم العادي الواحد من الأرباح الصافية فهو يعكس بذلك ربحية المصرف أيضاً ولكن بعد استبعاد جزءاً من أرباحه المتعلقة بالأسهم الممتازة — أن وجدت — وبذلك فإنه يقيس جدوى الاستثمار في المصرف من قبل المستثمرين. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{ربحية السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية المباعة}}$$

2. **القيمة الدفترية للسهم العادي:** يبين هذا المعيار القيمة الدفترية للسهم الواحد من الأسهم العادية في نهاية كل سنة وبذلك فإنه سيبين تذبذب هذه القيمة سنوياً ويكشف عن تعاظم أو تدهور ثروة المالكين (المستثمرين). وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم العادي} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم العادية المباعة المتداولة}}$$

رابعاً. معايير المقدرة على الوفاء: تهدف معايير هذه المجموعة إلى قياس وتحديد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين والمقرضين، وتتكون هذه المجموعة من المعايير الآتية:

1. **نسبة التداول (النسبة الجارية):** تعد هذه النسبة عن امكانية تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة أو عدد مرات تغطيتها بمعنى أنها توضح المدى الذي يمكن ان تنخفض به قيمة الموجودات المتداولة من دون ان تتعرض الادارة المالية للمصرف الى خطر فقدان (2) مرة. وتحتسب السيولة والعسر المالي علماً بأن النسبة المعيارية هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها تقاس بالمرة:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2. **نسبة السيولة (النسبة الصارمة):** تأتي هذه النسبة لتعزيز نسبة التداول (السابقة) في تقييم السيولة، وسبب أبعاد المخزون السلعي من بسط النسبة لكونه يمتلك سيولة أقل من الموجودات المتداولة بسبب بطء تحويله إلى نقد وبسبب عدم التأكد من بيعه، لاسيما أن المصارف على الأغلب لا تمتلك مخزوناً سلعياً. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها تقاس بالمرة

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3. **نسبة السيولة السريعة (الصارمة جداً):** ويوضح هذا المعيار قدرة المصرف على الوفاء على المدى القصير بمطلوباته المتداولة من النقد الموجود (المتاح) لديه فقط وليس النقد وما يمكن تحويله من مرة. وتحتسب هذه النسبة (1) الموجودات إلى نقد علماً بأن النسبة المعيارية هنا هي على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها تقاس بالمرة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

4. **نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة:** المذكور آنفاً ضمن هذه المجموعة يشبه هذا المعيار إلى حد ما معيار رقم (1)

حيث انه يوضح للدائنين مدى الضمانات التي يحصلون عليها في الأجل القصير فضلاً عن معرفتهم لديونهم على المصرف من قيمة الموجودات المتداولة الصافية لدى المصرف. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها تقاس بالمرة:

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة} = \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المجموعة الخامسة: معايير إدارة الأموال والمبيعات: تقيس هذه المجموعة كفاءة وفاعلية المصرف وإدارته في مجال إدارة أمواله مبيعاته وتتكون من المعايير الآتية:

1. **نسبة التمويل القصير الأجل إلى إجمالي الديون:** يبين هذا المؤشر الهيكل التمويلي للمصرف من حيث نسبة مصادر تمويله قصيرة الأجل إلى إجمالي ديونه لتحديد درجة مخاطرة المصرف. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{نسبة التمويل قصير الأجل إلى إجمالي الديون} = \frac{\text{قروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

2. **نسبة الموجودات المتداولة إلى الاقتراض:** تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين الموجودات المتداولة ومجموع التزامات المصرف من قروض وكلما زادت هذه النسبة كلما كان المصرف في وضع مالي أفضل ومخاطر أقل، وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{نسبة الموجودات المتداولة إلى الاقتراض} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

3. **سرعة دوران النقدية:** يبين هذا المؤشر مدة استرجاع النقد لدى المصرف من خلال إيراداته السنوية بمعنى أنه يحدد مدى فاعلية استخدام المصرف للنقد المتاح لديه. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها تقاس بالمرة:

$$\text{سرعة دوران النقدية} = \frac{\text{الإيرادات السنوية}}{\text{النقد + الموجودات السريعة}}$$

4. **الحاجة الى القروض:** يوضح هذا المعيار الحاجة الى القروض في تمويل اقتصاد المصرف كونه يقيس نسبة قروضه إلى حقوق مالكيه، وإن انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى زيادة حصانة المصرف ضد مخاطر التصفية والعكس صحيح. وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها تقاس بالمرة وإن النسبة المعيارية لها هي (1:1)

$$\frac{\text{القروض}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{الحاجة الى القروض}$$

5. **معدل تطور الموجودات:** يشير هذا المؤشر إلى فاعلية كفاءة الإدارة في التوسع من خلال زيادة حجم موجوداتها خلال السنة الحالية مقارنة بسابقتها إذ إن زيادة حاصله تشير إلى التقدم والتطور وزيادة الأستثمار في المصرف، وتحتسب هذه النسبة على وفق المعادلة الآتية علماً بأنها نسبة مئوية:

$$\text{معدل تطور الموجودات} = \left(\frac{\text{اجمالي الموجودات في السنة الحالية}}{\text{اجمالي الموجودات في السنة السابقة}} - 1 \right) \times 100\%$$

خامساً. معيار المحاسبة الدولي رقم (21) – الهدف والنطاق: تزايدت الحاجة إلى بيانات ومعلومات مالية تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وللقيام بهذه المهمة كان لابد من إيجاد طريقة يتم من خلالها قياس الآثار المترتبة على تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وتعد الشركات متعددة الجنسية والتي تتأثر بصورة مباشرة بتقلبات أسعار الصرف دور كبير في ذلك، ونظراً لما تتمتع به الشركات من علاقات اقتصادية دولية ولما تمارسه من ضغوط سياسية على الدول المضيفة، كما أن هذه الشركات تواجه ضغوط من قبل الفئات التي تتأثر بأنشطتها الأمر الذي ترتب عليه الحاجة إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، وكان لابد للمحاسبة أن تقي بالكيفية التي تم بها قياس التأثيرات التي تسببها التغيرات في قيمة العملات لتوصيل النتائج إلى هذا القياس إلى المهتمين عن طريق قوائم مالية تعكس نتائجها المالية بطريقة يتم قياسها بعملة الدول المضيفة، بحيث تعكس هذه القوائم ما قد تتعرض إليه الشركات من مخاطر ناتجة عن التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية للدول المختلفة الموجود بها فروع للشركة الأم ويكون ذلك بأن يتم التعبير عن بنود القوائم المالية بوحدة القياس للشركة الأم (بدوي وعثمان، 2000: 249).

النطاق الصفات النوعية والاهداف التي يغطيها المعيار وفي بعض الحالات يكون المعيار قصوراً على نوع معين من الشركات، فعلى سبيل المثال معيار المحاسبة الدولي رقم (11) والخاص بعقود المقاولات فإنه يتم تطبيقه فقط على شركات المقاولات، وفيما يتعلق بنطاق تطبيق المعيار فهو يمثل القيود على تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي يتم توضيحها في نصوص المعايير، ويسرى مفعول المعيار المحاسبي الدولي اعتباراً من التاريخ المحدد فيه ما لم يذكر خلاف ذلك كما لا يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي (حماد: 2005: 27).

وبحسب نص المعيار فإن نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي (21) يتضمن النقاط الآتية (المعايير المحاسبية الدولية، 1999: 442):

1. لا يتعامل هذا المعيار مع محاسبة التحوط لبند العملة الأجنبية عدا عن فروق الصرف الناشئة عن التزام بعملة اجنبية تجري المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار في شركة اجنبية.
2. يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون، المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المصادق عليه في 1983.
3. لا يحدد هذا المعيار العملة التي يجب على الشركة أن تعرض قوائمها المالية بها ولكن تستخدم الشركة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه.

4. لا يتعامل هذا المعيار مع اعادة بيان القوائم المالية للشركة من عملة التقرير إلى عملة أخرى لملائمتها للمستخدمين المعتادين على تلك العملة أو لأغراض مشابهة لها.
 5. لا يتعامل هذا المعيار مع عرض التدفقات النقدية للعمليات الاجنبية في قائمة التدفقات النقدية.
- أسعار الصرف المستخدمة في الترجمة:** حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (21) يوجد ثلاثة أسعار صرف يمكن أن يتم استخدامها في ترجمة أرصدة العملات الأجنبية إلى عملة التقرير وهي كالآتي: (تشوي واخرون، 2004: 240):
1. سعر الاغلاق: وهو السعر السائد في وقت اعداد القوائم المالية ويسمى أيضاً بالسعر الجاري.
 2. السعر الفوري: وهو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة، بمعنى أنه سعر الصرف السائد عند قيام الشركة بالحصول على أصل بعملة أجنبية أو التزام على الشركة لأول مرة، بمعنى أنه سعر الصرف بتاريخ المعاملة ويعرف أيضاً بالسعر التاريخي.
 3. السعر المتوسط: وهو عبارة عن سعر الصرف المتوسط لأسعار الصرف الفورية وتقوم الشركة باحتساب متوسط اسبوعي أو شهري لكافة معاملاتها التي تتطلب ترجمة عملات اجنبية خلال تلك الفترة.

المبحث الثالث: قياس وتحليل علاقة معيار المحاسبة الدولي (21) في نتائج الأداء المالي للمصارف عينة البحث

3-1. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كما تم اعتماد بيانات المؤشرات المالية والبالغ عددها 21 مؤشراً للمصارف عينة البحث (بغداد، آشور الدولي للاستثمار، والأهلي العراقي)، وتم التحليل باعتماد ثلاثة طرق، الأولى هو استخدام اختبار (t) للعينات المترابطة لاختبار أنشطة المصارف قبل تطبيق المعيار للسنوات (2013، 2014، 2015)، وبعد التطبيق (2017، 2018، 2019)، باستخدام برنامج (SPSS-26). والمقياس الثاني هو الرسوم والأشكال البيانية لغرض عرض الأنشطة قبل تطبيق المعيار وبعده باستخدام (Excel). والمقياس الثالث هو الاتجاه العام للسلسلة الزمنية قيد الدراسة (2013-2019) بما فيها البيانات قبل تطبيق المعيار وبعده، لغرض الوقوف على مستوى أداء المصارف الثلاثة حسب الأنشطة الواحد والعشرون وعمل مقارنة بين المصارف الثلاثة، باستخدام برنامج (Minitab-18).

3-2. المؤشرات المالية للمصارف عينة البحث:

1. الجدول أدناه يوضح المؤشرات المالية للمصارف عينة البحث (مصرف بغداد، مصرف آشور، المصرف الأهلي) للفترة من (2013-2019) وهي فترة قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS21.

الجدول (1): المؤشرات المالية لمصرف بغداد للفترة (2013-2019)

ت	المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	عائد الاستثمار	%2.61	%1.97	%2.13	%6.14	%2.27	%6.24	%1.22
2	نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر	%4.79	%4.16	%0.37	%6.78	%5.8	%6.12	%4.75
3	درجة التكنولوجيا المستخدمة	%1.99	%1.01	%10.15	%0.05	%0.48	%0.44	%23.25
4	دوران حقوق الملكية	%29.02	%26.01	%7.19	%28.76	%2.09	%25.61	25.61%
5	معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية	%11.01	%9.50	%7.19	%7.16	%2.21	%1.56	%0.64
6	معدل دوران الموجودات	%1.82	%1.52	%59.63-	%1.69	%0.56	%0.37	%0.64
7	معدل دوران الموجودات الثابتة	%56.45	%48.38	0.02	%14.59	%4.07	%5.51	%3.77
8	نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات	%37.94	%36.53	1.07	%24.8	%9.66	%6.07	%13.57
9	نسبة تطور اجمالي الربح	%47	%22.72-	1.17	%3.90-	%34.35-	%71.91-	%98.66
10	نسبة تطور صافي الربح	%30.90	%15.37-	1.17	%52.67	%69.76-	%32.19-	%75.78
11	ربحية السهم العادي	0.13	0.11	0.68	0.08	0.02	0.01	0.03
12	القيمة الدفترية للسهم العادي	1.17	1.17	0.17	1.13	1.05	1.06	1.09
13	نسبة التداول	1.16	1.15	%100	1.13	1.14	1.23	1.10
14	نسبة السيولة	1.16	1.15	%16.76	1.13	1.14	1.23	1.10
15	نسبة السيولة السريعة	0.69	0.65	0.07	0.89	0.91	0.97	0.81
16	نسبة صافي رأس المال العامل الى المطلوبات المتداولة	0.16	0.16	%0.29	0.15	0.15	0.27	0.10
17	نسبة التمويل قصير الاجل الى اجمالي الديون	%0	%100	%15.21	%100	%99.2	%99.93	%99.69
18	نسبة الموجودات المتداولة الى الاقتراض	%122.57	%118.67		%125.97	%124.7	%131.22	%116.56
19	سرعة دوران النقدية	0.06	0.09		0.09	0.11	0.09	0.08
20	الحاجة الى القروض	4.78	0.26		2.93	2.85	2.97	2.94
21	نسبة تطوير الموجودات	%35.69	%3.55		%18.84-	%9.2-	%2.10	%1.72

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

الجدول (2): المؤشرات المالية لمصرف أشور للفترة (2013-2019)

ت	المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	عائد الاستثمار	%6.65	%3.17	%4.67	%5.94	%2.10	%0.77	%0.71
2	نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر	%8.53	%7.49	%7.36	%8.44	%4.71	%2.63	%2.42
3	درجة التكنولوجيا المستخدمة	%5.41	%27.69	%14.06	%17.19	%19.78	%26.02	%22.5
4	دوران حقوق الملكية	%13.14	%12.14	%	%12.79	%6.76	%4.58	%4.58
5	معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية	%6.82	%3.65	%4.17	%5.84	%5.07	%1.76	%3.62
6	معدل دوران الموجودات	%4.43	%3.40	%2.47	%3.85	%3.59	%1.01	%1.42
7	معدل دوران الموجودات الثابتة	%64.89	%129.5	%73.95	%80.13	%70.61	%14.21	%1.42
8	نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات	%51.92	%29.53	%32.50	%45.61	%76.10	%1.01	%58.83
9	نسبة تطور اجمالي الربح	%15.29	%41.51-	%52.47	%7.71	%65.13-	%60.6-	%3.20-
10	نسبة تطور صافي الربح	%6.56-	%30.33-	%7.92	%2.20	%8.50-	%64.9-	%27.74
11	ربحية السهم العادي	0.07	0.04	0.04	0.05	0.54	0.01	0.02
12	القيمة الدفترية للسهم العادي	1.09	1.18	1.08	1.01	1.06	1.07	1.07
13	نسبة التداول	2.65	2.50	2.33	3.92	3.99	2.45	26.84
14	نسبة السيولة	2.65	2.50	2.33	3.92	3.99	2.45	26.84
15	نسبة السيولة السريعة	1.75	1.90	1.87	3.30	3.53	2.35	2.41
16	نسبة صافي رأس المال العامل الى المطلوبات المتداولة	1.65	1.50	1.33	2.61	2.88	1.39	16.3
17	نسبة التمويل قصير الاجل الى اجمالي الديون	%94.93	%96	%94.75	%95.51	%95.15	%97.51	%96.29
18	نسبة الموجودات المتداولة الى الاقراض	%3.78	%356.50	%331.6	%366.1	%273.4	%96.2	%273.4
19	سرعة دوران النقدية	0.14	0.03	0.10	0.89	0.05	0.03	0.02
20	الحاجة الى القروض	0.38	0.40	0.47	0.39	0.03	0.66	2.38
21	نسبة تطوير الموجودات	%32.83	%22.6	%3.57	%15.28	%1.69	%2.42	%90.8

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

الجدول (3): المؤشرات المالية للمصرف الاهلي للفترة (2013-2019)

ت	المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	عائد الاستثمار	%3.45	%2.39	%2.34	%5.26	%3.51	%1.04	%2.12
2	نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر	%6.05	%6.10	%6.93	%84.67	%8.66	%1.51	%5.35
3	درجة التكنولوجيا المستخدمة	%5.44	%6.48	%8.18	%17.06	%55.6	%59.50	%95.53
4	دوران حقوق الملكية	%19.49	%14.25	%14.26	%40.05	%14.51	%3.08	%13.04
5	معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية	%8.24	%2.67	%8.81	%4.06	%1.04	%3.06	%1.44
6	معدل دوران الموجودات	%2.65	%1.14	%0.43	%27.8	%0.49	%1.50	%1.44
7	معدل دوران الموجودات الثابتة	%2.39	%18.79	%12.01	%48	%4.42	%18.93	%103.6
8	نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات	%24.22	%18.79	%6.18	%48	%7.12	%99.5	%27.23
9	نسبة تطور اجمالي الربح	%86.77-	%21.30-	%14.79-	%0	%30.49	%74.1-	%144.2
10	نسبة تطور صافي الربح	%8.71-	%446.3	%53.4-	%99.7-	%87.4-	%166.8	%15.23
11	ربحية السهم العادي	0.09	0.02	9.18	0.00	1.18	3.16	3.64
12	القيمة الدفترية للسهم العادي	1.11	1.05	1.44	0.001	1.14	1.03	1.02
13	نسبة التداول	1.43	1.71	0.19	1.78	1.77	2.04	1.64
14	نسبة السيولة	1.43	1.71	0.19	1.78	1.77	2.04	1.64
15	نسبة السيولة السريعة	10.26	1.16	1.13	1.32	1.32	1.59	1.05
16	نسبة صافي رأس المال العامل الى المطلوبات المتداولة	0.43	0.71	0.86	7.77	0.77	1.04	0.64
17	نسبة التمويل قصير الاجل الى اجمالي الديون	%99.9	%100	%100	%100	%100	%100	%93.6
18	نسبة الموجودات المتداولة الى الاقتراض	%148.1	%177.9	%191.8	%300.4	%258.7	%247	%208.2
19	سرعة دوران النقدية	0.09	9.16	0.12	0.13	0.10	0.02	0.09
20	الحاجة الى القروض	2.24	1.42	1.41	0.57	0.66	7.60	1.04
21	نسبة تطوير الموجودات	%60.6	%13.43	%8.72	%2.13-	%4.21	%12.95-	%20.36

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

ثالثاً. اختبار (t) للعينات المترابطة Paired t-Test: تم إجراء اختبار paired T-test لمؤشرات التحليل الواحد والعشرين على مستوى المصارف الثلاثة وهي مصرف بغداد واشور والمصرف الاهلي لغرض المقارنة بين المؤشرات قبل تطبيق المعايير للفترة (2013-2015) وبعد تطبيقها للفترة (2017-2019) وذلك من خلال الفرضية الآتية وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS):

فرضية العدم $H_0: \mu_d = 0$

الفرضية البديلة $H_1: \mu_d \neq 0$

تمثل (μ_d) الوسط الفرضي

$$\bar{d} = \frac{\sum d_i}{n} \quad (1)$$

$$S_d = \sqrt{\frac{\sum d_i^2 - \frac{(\sum d_i)^2}{n}}{n-1}} \quad (2)$$

$$S_{\bar{d}} = \frac{S_d}{\sqrt{n}} \quad (3)$$

$$t = \frac{\bar{d} - \mu_d}{S_{\bar{d}}} \quad (4)$$

حيث إن (d) يمثل الفرق بين المؤشرات قبل، $(\bar{d})$ يمثل الوسط الحسابي للفرق، $(S_{\bar{d}})$ يمثل الانحراف المعياري للفرق.

ومن خلال مقارنة قيمة (P-value) مع مستوى المعنوية (0.05) سوف نقبل أو نرفض فرضية العدم فإذا كانت (P-value) أقل من (0.05) فإننا نقبل H_1 أي وجود فروق معنوية في المؤشر قبل وبعد تطبيق المعايير وخلاف ذلك سوف نرفض أو نقبل فرضية البحث والآن سنستعرض النتائج ولكل مؤشر.

1. T-Test على مستوى المصارف:

الجدول (1): الإحصاءات الوصفية والانحرافات المعيارية للمصارف قبل وبعد التطبيق

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	xb	15.1085	21	23.348702	5.095105
	xa	13.1041	21	33.45556	7.30060
Pair 2	yb	23.9561	21	52.810081	11.524104
	ya	20.4906	21	51.59239	11.25838
Pair 3	zb	22.2679	21	49.512079	10.804421
	za	28.5921	21	54.85627	11.97062

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي.

الجدول (2): معاملات الارتباط البسيط للمصارف الثلاثة قبل وبعد التطبيق

Paired Samples Correlations				
		N	Correlation	Sig.
Pair 1	xb & xa	21	.889	.000
Pair 2	yb & ya	21	.927	.000
Pair 3	zb & za	21	.781	.000

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

الجدول (3): قيم اختبار (t) للعينات المترابطة (الاختبار القبلي والبعدي)

Paired Samples Test									
		Paired Differences					T	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	xb-xa	2.004	16.603	3.623	-5.553	9.562	.553	20	.586
Pair 2	yb-ya	3.465	19.976	4.359	-5.627	12.558	.795	20	.436
Pair 3	zb-za	-6.32	34.938	7.624	-22.227	9.579	-.829	20	.417

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

يلاحظ من خلال النتائج عدم وجود فروق معنوية بين المؤشرات لكل من المصارف الثلاثة حيث كانت قيمة (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي قبول فرضية العدم أي عدم وجود فروق معنوية بين المؤشرات مع ملاحظة وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين المؤشرات قبل التطبيق وبعد تطبيق المعايير كما توضح ذلك معاملات الارتباط (correlation) 2. على مستوى المؤشرات: يتم حساب الفروق بين المؤشرات الواحد والعشرون للمصارف الثلاثة حيث كانت النتائج كالآتي:

الجدول (4): حساب الفروق بين المؤشرات للمصارف الثلاث

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	b1	3.31000	9	1.487876	.495959
	a1	2.22000	9	1.754508	.584836
Pair 2	b2	6.28222	9	1.424682	.474894
	a2	4.66111	9	2.207343	.735781
Pair 3	b3	7.90444	9	8.482457	2.827486
	a3	33.67778	9	30.954365	10.318122
Pair 4	b4	16.84222	9	6.554357	2.184786
	a4	11.09556	9	9.258973	3.086324
Pair 5	b5	6.33333	9	3.257173	1.085724
	a5	2.27444	9	1.407410	.469137

Paired Samples Statistics					
		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 6	b6	2.02556	9	1.352157	.450719
	a6	1.22444	9	.990897	.330299
Pair 7	b7	46.27889	9	40.784817	13.594939
	a7	25.17111	9	36.502446	12.167482
Pair 8	b8	27.20000	9	14.869612	4.956537
	a8	33.23222	9	35.917434	11.972478
Pair 9	b9	-7.23778-	9	43.613154	14.537718
	a9	-3.99333-	9	79.906080	26.635360
Pair 10	b10	47.82000	9	153.012579	51.004193
	a10	2.53333	9	80.881258	26.960419
Pair 11	b11	.06444	9	.039087	.013029
	a11	.07000	9	.176564	.058855
Pair 12	b12	2.22000	9	3.219662	1.073221
	a12	.82467	9	.467350	.155783
Pair 13	b13	1.58778	9	.794839	.264946
	a13	4.68889	9	8.354966	2.784989
Pair 14	b14	1.58778	9	.794839	.264946
	a14	4.68889	9	8.354966	2.784989
Pair 15	b15	2.23222	9	3.053178	1.017726
	a15	1.66000	9	.921222	.307074
Pair 16	b16	.77444	9	.597099	.199033
	a16	2.61556	9	5.202593	1.734198
Pair 17	b17	76.83778	9	43.064954	14.354985
	a17	97.93000	9	2.414115	.804705
Pair 18	b18	163.0755	9	121.180907	40.393636
	a18	192.1533	9	74.229686	24.743229
Pair 19	b19	1.09556	9	3.024339	1.008113
	a19	.06556	9	.035746	.011915
Pair 20	b20	1.29444	9	1.477634	.492545
	a20	2.34778	9	2.273669	.757890
Pair 21	b21	21.80000	9	18.609943	6.203314
	a21	16.16667	9	28.708186	9.569395

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

الجدول (5): معاملات الارتباط لمؤشرات المصارف الثلاث

Paired Samples Correlations		N	Correlation	Sig.
Pair 1	b1 & a1	9	-.265-	.490
Pair 2	b2 & a2	9	-.380-	.313
Pair 3	b3 & a3	9	.114	.770
Pair 4	b4 & a4	9	.081	.836
Pair 5	b5 & a5	9	-.091-	.815
Pair 6	b6 & a6	9	.557	.119
Pair 7	b7 & a7	9	-.152-	.696
Pair 8	b8 & a8	9	.153	.694
Pair 9	b9 & a9	9	-.049-	.899
Pair 10	b10 & a10	9	.792	.011
Pair 11	b11 & a11	9	.049	.901
Pair 12	b12 & a12	9	.207	.592
Pair 13	b13 & a13	9	.425	.254
Pair 14	b14 & a14	9	.425	.254
Pair 15	b15 & a15	9	.008	.983
Pair 16	b16 & a16	9	.482	.188
Pair 17	b17 & a17	9	-.076-	.846
Pair 18	b18 & a18	9	-.014-	.971
Pair 19	b19 & a19	9	-.478-	.193
Pair 20	b20 & a20	9	.113	.773
Pair 21	b21 & a21	9	-.414-	.268

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

يلاحظ أن المؤشر العاشر (نسبة تطور صافي الربح) يملك علاقة طردية ومعنوية قبل وبعد تطبيق المعايير.

أما بالنسبة للفروق فقد كان هناك فروق معنوية بالنسبة للمؤشر الثالث والخامس (درجة التكنولوجيا المستخدمة، معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية) حيث كانت قيمة (P-Value) أقل من مستوى المعنوية (0.05) أما بقية المؤشرات فلم يكن هناك فرق قبل وبعد تطبيق المعايير كما توضح ذلك النتائج الآتية:

الجدول (6): قيم اختبار (t) لمؤشرات المصارف الثلاث

Paired Samples Test									
		Paired Differences					T	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	b1 - a1	1.090	2.584	.861	-.8961-	3.076	1.265	8	.241
Pair 2	b2 - a2	1.621	3.048	1.016	-.722-	3.964	1.595	8	.149
Pair 3	b3 - a3	-25.773-	31.149	10.383	-49.716-	-1.829-	-2.482-	8	.038
Pair 4	b4 - a4	5.747	10.903	3.634	-2.634-	14.127	1.581	8	.152
Pair 5	b5 - a5	4.059	3.664	1.221	1.242	6.875	3.323	8	.010
Pair 6	b6 - a6	.801	1.147	.382	-.0812-	1.683	2.094	8	.070
Pair 7	b7 - a7	21.108	58.726	19.575	-24.033-	66.248	1.078	8	.312
Pair 8	b8 - a8	-6.032-	36.711	12.237	-34.250-	22.186	-.493-	8	.635
Pair 9	b9 - a9	-3.244-	92.908	30.969	-74.660-	68.171	-.105-	8	.919
Pair 10	b10 - a10	45.287	101.754	33.918	-32.929-	123.502	1.335	8	.219
Pair 11	b11 - a11	-.006-	.178	.0596	-.143-	.1320	-.093-	8	.928
Pair 12	b12 - a12	1.395	3.156	1.052	-1.030-	3.821	1.326	8	.221
Pair 13	b13 - a13	-3.101-	8.049	2.683	-9.288-	3.086	-1.156-	8	.281
Pair 14	b14 - a14	-3.101-	8.049	2.683	-9.288-	3.086	-1.156-	8	.281
Pair 15	b15 - a15	.572	3.181	1.060	-1.873-	3.018	.540	8	.604
Pair 16	b16 - a16	-1.841-	4.942	1.647	-5.640-	1.957	-1.118-	8	.296
Pair 17	b17 - a17	-21.092-	43.315	14.438	-54.387-	12.203	-1.461-	8	.182
Pair 18	b18 - a18	-29.078-	143.015	47.671	-139.009-	80.853	-.610-	8	.559
Pair 19	b19 - a19	1.030	3.041	1.013	-1.307-	3.3679	1.016	8	.339
Pair 20	b20 - a20	-1.053-	2.568	.856	-3.027-	.920	-1.230-	8	.254
Pair 21	b21 - a21	5.633	40.158	13.386	-25.23-	36.501	.421	8	.685

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي.

من خلال نتائج التحليل أعلاه نستنتج بأن تطبيق المعايير لم يؤدي إلى تحسن أداء المصارف الثلاثة قيد الدراسة للفترة الزمنية (2013-2019).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

1. من خلال التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (t) للعينات المترابطة لقياس أداء المصارف قبل تطبيق المعيار وبعده، والأشكال البيانية للمؤشرات الواحد والعشرون لم يؤدي تطبيق المعيار إلى تحسن أداء المصارف الثلاثة (بغداد، آشور، الأهلي)، بل كان في بعض الأحيان أقل أداءً، وقد يعود السبب ليس فقط إلى تطبيق المعيار، وإنما ضعف الأداء العام للمصارف الأهلية واعتماد نشاطها على نافذة بيع العملة الذي تشوبه الكثير من الشكوك والاتهامات.
2. الاتجاه العام لنشاط المصارف الثلاثة للمؤشرات قيد الدراسة كان اتجاهها سالباً في غالبية، وحتى الاتجاه الموجب له كان ضعيفاً، وفي بعض المؤشرات الاتجاه العام الموجب لا يعكس إيجابية النشاط بل العكس مثل، الحاجة إلى القروض، والشئ الإيجابي للمصارف الثلاثة هو الاتجاه العام الموجب لدرجة استخدام التكنولوجيا الحديثة.
3. تعد الكفاءة المصرفية أحد المقاييس المالية المهمة لمعرفة الوضع المالي للمصرف ومعرفة نقاط القوة والضعف في نشاطه، ومن خلال التحليل نجد أن الكفاءة المصرفية للمصارف الثلاثة كانت متردية جداً.

ثانياً. التوصيات

1. قيام المصارف الأهلية وبدعم من البنك المركزي العراقي بتوفير المناخ المصرفي المناسب للمواطن وإعادة الثقة بين المواطن والمصارف الأهلية التي تعد مفقودة من خلال قيامهم بإجراءات تنظيمية وتسهيلات مصرفية وخصوصاً للقطاع الإنتاجي الخاص ودعم التنمية الاقتصادية للبلد ونشر الوعي المصرفي وتحقيق مستوى متقدم من السيولة النقدية.
2. قيام البنك المركزي والجهات الحكومية المسؤولة بتقييم سنوي لنشاط المصارف الأهلية وألغاء المصارف التي لا تحقق جدوى اقتصادية في نشاطها المصرفي، وخلق بيئة مصرفية تنافسية لدعم النشاط الاقتصادي للبلد.
3. ينبغي الالتزام بتطبيق جميع المعايير المحاسبية الدولية بصورة عامة والمعايير التي لها علاقة بالمعيار المحاسبي 21 بصورة خاصة من أجل ضبط الأداء المصرفي لاسيما في تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وتحديد الدولار الأمريكي في ظل الوضع الراهن.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الحسيني، فلاح حسن عداي، 2000 مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، ادارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
2. خشارمة علي حسن، 2002، تقييم اداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهة نظر الشركات نفسها والاجهزة المسؤولة عنها، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد (29) العدد (2)، عمان، الاردن.
3. الراوي خالد وهيب، 1999، ادارة مخاطر الأسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان.
4. الحسيني فلاح حسن عداي، مؤيد عبدالرحمن عبدالله الدوري، 2000، ادارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دائر وائل للنشر، عمان، الاردن.

5. حماد، طارق عبدالعال، 2005، التقارير المالية، أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية الاسكندرية.
 6. بدوي، محمد عباس وعثمان، الأميرة ابراهيم (2000)، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبة معاصرة منشأة المعارف، الاسكندرية.
 7. وائل محمد صبحي، ادريس والغالي طاهر محسن منصور، 2009 سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الاولى.
 8. ابو نصار، محمد وحيدات، جمعة (2009) "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية" ط1، عمان، الاردن: دار النشر.
 9. سويلم محمد، 1998، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن، مكتبة ومطبعة، الإشعاع الفنية، مصر.
 10. اللوزي سليمان احمد، زويلف مهدي حسن، الطوانة مدحت أبراهيم، 1997 ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
 11. تشوي، 2004، المحاسبة الدولية، تعريب، زايد، محمد عصام الدين وحجاج، احمد حام، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية.
- الرسائل والأطاريح:**
1. نشوان، اسكندر، تطوير اعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية: دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس القاهرة، 2004.
- ثانياً المصادر الاجنبية:**
1. Pugel, Thomas, international economics states, Mcgraw hill, 2007, 68.